

# حروب واشنطن التجارية خلفت ندوبا على الاقتصاد العالمي

## سياسة ترامب تسببت في شلل جهاز تحكيم التجارة الدولية متعددة الأقطاب



تجمع التقارير والأبحاث الدولية على أن سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلفت ندوبا طويلة الأمد على الاقتصاد العالمي حيث وجهت الحروب التجارية التي خاضها طيلة عهده ضربات قاصمة للتعددية التجارية والمنافسة والسوق الحرة.

باريس - بعد أربع سنوات في السلطة، فشل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تحقيق وعده بخفض العجز التجاري للولايات المتحدة بينما وجه ضربة سيطول أمدتها للنظام الاقتصادي التعددي الذي يشكّل أساس التجارة العالمية، بحسب محللين.

لكن حتى وإن فاز منافسه الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية كما تشير معظم استطلاعات الرأي حاليا، يرجّح أن تبقى السياسة التجارية للولايات المتحدة على شيء من الحمائية وأن تتواصل المواجهة مع الصين.

وكان من بين أبرز المواضيع التي ركزت عليها حملة ترامب في 2016 أن الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية في العالم تُستغل من قبل شركائها التجاريين. وتعدّد الرئيس بإحداث تحول بترتيبات التجارة العالمية وخفض العجز التجاري لبلاد.

وبالفعل، أحدث ترامب تحولا في منظمة التجارة العالمية، لكن العجز التجاري للولايات المتحدة ازداد في عهده بينما يتسبب ميله إلى أنه لم يحقق الكثير في هذا الصدد.

ويشير الأستاذ في جامعة كورنيل إسوار براساد، إلى أن "سياسات ترامب التجارية حققت مكاسب قليلة ملموسة للاقتصاد الأمريكي بينما قوّضت المنظومة التجارية متعددة الأطراف، ما تسبب بدورته بخلل في التحالفات طويلة الأمد مع شركاء الولايات المتحدة التجاريين وإحداث حالة من الضبابية".

بينما تقلص بالفعل العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين هدف ترامب الأساسي، إلا أن الوردات من كندا والمكسيك ارتفعت بشكل كبير، وهو ما عكّ العجز الإجمالي.

وأضاف "عند النظر إلى ما حصل عليه من الصين، يشعر المرء بالرغبة في القول كل هذا من أجل ذلك". وتركت الهدنة التي تم التوصل إليها في يناير لإنهاء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مسائل خلافية رئيسية دون حل على غرار سرقة الملكية الفكرية والنقل القسري للتكنولوجيا في الأثناء "أدت تصريحات إدارة ترامب وقراراتها السياسية العشوائية إلى نظرة عامة للولايات المتحدة على أنها شريك تجاري لا يمكن الاعتماد عليه ولا الوثوق به"، بحسب براساد من جامعة كورنيل.

ودفع الأمر دولا معينة لتجاوز الولايات المتحدة وإبرام اتفاقيات تجارية

المئة في الأشهر التسعة من العام مقارنة به قبل سنة.

وبالمقارنة مع ربع السنة السابق، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 2.7 في المئة في الربع الثالث مقارنة مع توقعات لنمو دفع.

المئة في الأشهر التسعة من العام مقارنة به قبل سنة. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 2.7 في المئة في الربع الثالث مقارنة مع توقعات لنمو دفع.

وقال يوشيكو شيماميني كبير الاقتصاديين في معهد داي - إيتشي لايف للأبحاث في طوكيو "ما زال اقتصاد الصين على مسار التعافي، مدفوعا بانتعاش الصادرات. الإنفاق الاستهلاكي يسير في الاتجاه الصحيح أيضا، لكن لا يمكن القول إنه تخفف كثيرا من فيروس كورونا".

وتابع "ثمة خطر من أن تضر عودة الإغلاقات في أوروبا وموجة إصابات جديدة في الولايات المتحدة بالإنفاق الاستهلاكي وتوقد شرارة المزيد من فقدان الوظائف، مما سيؤثر سلبا على اقتصاد الصين".

وقال مكتب الإحصاءات الوطني إن ثاني أكبر اقتصاد في العالم نما 0.7 في

### من يتحمل مسؤولية شلل التجارة؟

يرجّح أن يتسع نطاق الحرب الاقتصادية، وأضافت أن "الحرب التجارية كانت في الأساس أمرا لا بد منه نظرا لصعود الصين اقتصاديا وتواصل ذلك بمستويات عالية من التدخل من قبل الدولة بدلا من تبني قوى السوق".

من جهة بكن، أكد قادة الصين في مناسبات عديدة أن الانفتاح الاقتصادي خير بلسم لتضميد جراح الاقتصاد العالمي، حيث أكدوا أن بكن ملتزمة بالتعددية، وتسعى لتحقيق التنمية مع بقية العالم بروح الانفتاح والتعاون وتبادل المنفعة.

وعلى الرغم من أن الوباء قد أجج المشاعر المناهضة للعولمة وغذى الحمائية في مختلف أنحاء العالم، إلا أن الصين لم تتراجع قط عن قرارها ببناء اقتصاد مفتوح.

اتصال الجيل الخامس من الإنترنت التابعة لهواوي.

وأفاد مركز الأبحاث الأوروبي "بروجل" الذي يتخذ من بروكسل مقرا، أنه يعتقد أن فوز بايدن سيغيّر عودة إلى الأسلوب الأمريكي الأكثر ليونة في الدبلوماسية. لكن المضمون قد لا يتغير كثيرا.

وقال دن إن "الخلافات بين ترامب وبايدن بشأن التجارة أصغر من تلك المرتبطة بالعديد من المسائل الأخرى". وتشددت مواقف الديمقراطيين والجمهوريين في السنوات الأخيرة حيال الصين، التي لا ينظر إليها على أنها خصم يجب احتواؤه إذ أنها لم تتطور إلى اقتصاد سوق حر كما كان يؤمل.

وقالت فيكي ريدود من "كابيتال إيكونوميكس" إنه "في ظل أي المرشحين،

المتمدة دورا أساسيا في تأسيسها"، بحسب براساد.

ومن شأن ذلك أن يصعب تحقيق الكثير في ما يتعلق بالتعاون لدعم تعاف مستدام للاقتصاد العالمي من أزمة فايروس كورونا.

ويرجع الصحافي المدن فضل النجاح في إعادة التفاوض على اتفاقية أميركا الشمالية للتجارة الحرة مع كندا والمكسيك إلى ترامب، الذي دعم الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء جهوده في هذا الصدد.

كما أن جان يشير إلى فضل الرئيس الأمريكي في تغيير قواعد اللعبة حيال الصين، وهو أمر ساهم في دفع الاتحاد الأوروبي لتغيير سياسته تجاه بكن، بما في ذلك انضمام دول أوروبية عدة إلى الولايات المتحدة في حظر معدات أنظمة

فثائية أو متعددة الأطراف على غرار مضي دول منطقة الهاديّ قديما بالتوصل إلى اتفاق بعدما أعلن ترامب انسحاب بلاده من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهاديّ.

وروج ترامب لمهاراته في إبرام الاتفاقيات باعتباره رجل أعمال ناجح قبل انتخابه، لكنه لم يبد الكثير من الفهم للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف الحساسة والصعبة.

وأدت سنوات ترامب الأربع في السلطة إلى "ضعف المنظومة التجارية متعددة الأطراف متجسدة بمنظمة التجارة العالمية التي لعبت الولايات

# انتعاش الاستهلاك يسرّع نمو الاقتصاد الصيني

## عودة زخم الأنشطة التجارية لا تخفي ضعف النمو الرئيسي واستمرار المخاطر

الترسيخ بسبب عدم اليقين العالمي والاداء المحلي غير المتكافئ، وأضافت ليو "بشكل عام، تمتلك الصين الأساس والظروف والثقة للحفاظ على الاتجاه الحالي في الربع الرابع للعام بأكمله".

4.9 في المئة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين من يوليو حتى سبتمبر 2020

وفي أحدث نسخة من تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية، والذي صدر في وقت سابق من هذا الشهر، توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 1.9 في المئة في عام 2020، بزيادة 0.9 نقطة مئوية عن توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يونيو، مما يجعله الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي يشهد نموا إيجابيا خلال هذه السنة. وكان صندوق النقد الدولي قد أكد أن الصين لديها الحيز المالي الذي يمكنها من دعم انتعاشها الاقتصادي، وحث البلاد على تعزيز إطارها المالي الكلي للتعامل مع التحديات التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد - 19.

وقال فيتور غاسبار، مدير إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، لوكالة أنباء شينخوا في وقت سابق من هذا الأسبوع، إن الصين لديها دعم مالي "كبير" هذا العام، وهي واحدة من الدول القلائل التي يتوقع فيها المزيد من الدعم المالي في عام 2021.

ومن أجل تخفيف تأثيرات وباء كوفيد - 19، طرحت الحكومة الصينية سلسلة من التدابير، بما في ذلك المزيد من الإنفاق المالي والإعفاء الضريبي وخفض معدلات الإقراض ومتطلبات احتياطي البنوك لتحقيق الاستقرار في النمو والتوظيف.

وبعد السيطرة على الوباء إلى حد كبير محليا، تمت إعادة فتح المصانع والمدارس واستأنفت المواقع السياحية في جميع أنحاء البلاد صخبها المعتاد.

وفي الربع الثالث، عادت المؤشرات الرئيسية إلى المنطقة الإيجابية، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.8 في المئة وسجلت مبيعات التجزئة أول توسع ربعي في هذا العام، بزيادة 0.9 في المئة على أساس سنوي.

وارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين بنسبة 0.8 في المئة على أساس سنوي في الربع الثلاثة الأولى، متحولا عن انخفاض بنسبة 3.1 في المئة في النصف الأول من هذا العام.

وارتفع الدخل المتاح للفرد بنسبة 0.6 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى، مقارنة بانخفاض قدره 1.3 في المئة في النصف الأول.

وقالت ليو أي هوا، المتحدثة باسم المصلحة الوطنية للإحصاء في الصين، "بالنظر إلى اتجاهات المؤشرات الرئيسية، فإن الصين تحلل صدارة العالم في الوقاية من الوباء والانتعاش الاقتصادي، مما يظهر المرونة والحيوية القوية للاقتصاد".

وحذرت ليو من أنه على الرغم من التحسينات الشاملة، فإن أساس الانتعاش المستدام يتطلب المزيد من

وزادت استثمارات الأصول الثابتة 0.8 في المئة على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى، لتسجل نموا منذ بداية العام للمرة الأولى في السنة الحالية.

وفي القطاع العقاري، نما الاستثمار 12 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر، وهي أسرع وتيرة له في نحو عام ونصف العام، مما قدم دعما مهما لاستثمار عموما.



الصين في كوكب آخر

3.2 في المئة وصعود 11.5 في المئة في الربع السابق.

ونمت مبيعات التجزئة 3.3 في المئة في سبتمبر مقارنة بها قبل عام، متسارعة من زيادة 0.5 في المئة في أغسطس ومسجلة أسرع وتيرة نمو منذ ديسمبر 2019. وزاد الناتج الصناعي 6.9 في المئة بعد صعوده 5.6 في المئة في أغسطس، مما يظهر أن تعافي القطاع يكتسب قوة دفع.



الصين في كوكب آخر